

النائب أحمد الكحلاني لـ«الميثاق»:

# أداء المؤتمر في الحكومة ضعيف



**المؤتمر لن يدخل المرحلة الثانية من المبادرة إلا بعد استكمال المرحلة الأولى**

أكد الأستاذ أحمد الكحلاني عضو مجلس النواب رئس الوحدة التنفيذية لإدارة شؤون النازحين ان المؤتمر لن يدخل المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية إلا بعد استكمال المرحلة الأولى..

وقال الكحلاني في حوار مع «الميثاق»: ان الحكومة لن تتمكن من اخراج الوطن من أزمتة طالما وهي مستمرة في تعاطيها مع التزاماتها وواجباتها الدستورية بتلكؤ ولا تتعامل مع المبادرة الخليجية بمسئولية.

مشيراً إلى ان الحكومة ستحدث نكبة كبرى على البلد إذا ما استمرت في سياساتها الإقصائية والانتقائية التي لا تتسجم مع مضامين وبنود المبادرة الخليجية..

وكشف الكحلاني عن أسباب حالة الجدل الدائم في مجلس النواب وبين الأعضاء والحكومة واللجنة العسكرية التي أكد الكحلاني أنها لم تستطع تنفيذ مهامها بالطريقة الصحيحة.

تفاصيل أوفى في الحوار التالي:

حاوره/ علي الشعباني

## الخوف أن تدخل الحكومة في متاهات المواعيد الزمنية

كيف تقيمون أداء حكومة الوفاق في ظل المشهد السياسي الراهن؟

يداءة أرحب بصحيفة «الميثاق» وشكر كل من يعملون بها على الجهود الطيبة التي يبذلونها في سبيل إيصال الحقيقة والعمل الاعلامي المهني.. وبالنسبة للرد على سؤالكم فيمكننا القول الفترة منذ أن منحت الحكومة الثقة هي فترة قصيرة إذا ما أخذنا بالاعتبار الفترات التي تقدم لأية حكومات لكي يتمكن الآخرون من تقييم أداها.. ومن الصعب أن نقيم أداء الحكومة بشكل كامل في الوقت الراهن.. لكن هناك قضايا لها أولوية وهي محل تأكيد واهتمام من قبل مجلس النواب عند منحه لها الثقة وذلك القضايا لها أولوية في المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية وحددت لها نقاط محددة في المبادرة والآلية وبرنامج الحكومة، وقد برزت أكثر في توصيات البرلمان على برنامج الحكومة، حيث اقتصر عدد ثماني توصيات كلها ركزت على الجانب الأمني والخدمي وقد التزمت الحكومة بتنفيذ تلك التوصيات في مواعيد محددة وستأتي للمجلس وتقدم تقريرها حول مستوى التنفيذ، وعلى سبيل المثال التزمت الحكومة انها ستقدم مصفوفة تنفيذية مزمنة لجميع البنود التي تضمنتها المبادرة ولم تحدد لها مواعيد زمنية، لأن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية الزمنة وفي بعض البنود حددت لها فترة زمنية وبعضها لم يتم تحديد موعد زمني.. وعلى إثر ذلك جاءت توصيات مجلس النواب انه على الحكومة ان تقدم خلال شهر من منح المجلس الثقة التقرير وكان ذلك في يوم ٢٨ ديسمبر والمفترض في نهاية يناير ان تقدم الحكومة تلك المصفوفة والمواضيع الزمنية لتتبع بقية البنود التي تضمنتها المبادرة، ولكن مع الاسف نحن الآن في شهر أبريل ولم تقدم المصفوفة وبالتالي الخوف من أن تدخل الحكومة في مواعيد زمنية مطولة بينما البلد يمر بأزمة وكل يوم تظهر مستجدات في الساحة بسبب عزيم الحكومة عن تحديد المصفوفة الزمنية لتنفيذ المبادرة الخليجية.

### اللجنة العسكرية

النقطة الثانية ما يتعلق باللجنة العسكرية ومهامها الواردة في البند ١٦ من المبادرة الخليجية والذي تحدث عن اللجنة العسكرية ومهامها كإزالة المتاريس وإخراج المسلحين وإعادة القوات المسلحة إلى ثكناتها وفتح الطرقات وغيرها.. وهذه هي الأولويات التي تعطي المبادرة الآخريين في الداخل والخارج أن الدولة تتمكن من إعادة الأوضاع إلى وضعها الطبيعي وأن الناس بدأوا يمارسون حياتهم في كل مكان بشكل طبيعي أيضا وخاصة في العاصمة وبقية المدن دون عوائق أو نقاط أو انتشار المسلحين وكذلك الحال بالنسبة لعملية التنقل من محافظة إلى الأخرى بحيث لا توجد في الطرق نقاط ولا تقطع ولا احتدادات، هذا الذي كان مطروحا في المبادرة التي حددت ان يتم تشكيل لجنة عسكرية بعد خسة أيام من توقيع المبادرة، وهنا كان من المفترض ان لا تمنح الحكومة الثقة ولا تقدم برنامجها إلا بعد ان تكون اللجنة العسكرية قد نفذت مهامها لأن هذا البند لا يحتاج إلى قرار، فالأطراف التي جاءت بالمسليحين والمتاريس هي أطراف معروفة وموقعة على المبادرة الخليجية ويفترض ان يقولوا لهؤلاء الناس عدوا إلى يداهمهم خلال يومين أو اسبوع بالكثير.. ولكن مع الاسف الحكومة التزمت لمجلس النواب بان هذا البند سينفذ خلال اسبوعين باعتبار أن المسألة مسألة قرار.. أي كان في البرلمان ويصعب طلب الحكومة التي طلبت مدة الاسبوعين.. هذا الكلام موجود في التوصيات التي التزمت بها الحكومة ولكن مع الاسف مرت ثلاثة اشهر إلى الآن وهذه الاشياء والبنود لم تنفذ وهي تؤثر أن الحكومة ضعيفة ولديها اشكاليات لم تستطع تجاوزها وما إذا لم تستطع ان تتجاوز هذه النقاط البسيطة فكيف تتمكن من حل ما هو أكبر منها.. فإذا لم تستطع الحكومة واللجنة العسكرية إلزام الأطراف المختلفة على رفع المظاهر المسلحة.. وهذا طبعيا يحتاج إلى قرار وسينفذ خلال يوم أو يومين لأن من أتى بهم هو من يتولى إخراجهم، لكن اللجنة اتخذت طريقة أخرى وهي النزول إلى المسلحين والتوسل لهم ان يعودوا إلى ديارهم ويخرجوا من المدن.. وهذا ليس عملها وليس من مهامها تنظيم الشوارع بالجرافات، لأن المسلحين انفسهم يقولون لهم الذي أتى بنا إلى هنا هو من يأمرنا بالخرج وليس انتم.. وكلامهم صحيح، لأن عمل اللجنة العسكرية هو إلزام كافة الأطراف بما تم الاتفاق عليه وذلك والأشرف على ذلك هو طرف لم يلتزم بتسديده، وإذا لم ينفذ تعن للرائ العام وتطلعه بحقيقة من يعرقل تنفيذ المبادرة الخليجية وألياتها وليس من مهامها رفع المتاريس وترجي الأطراف.

### فرحة أخيرة

هل تعتقدون ان الحكومة قادرة على الاستمرار في ظل هذه الأوضاع؟

- نحن نتفاءل والفرصة مازالت أمام الحكومة وعلى الجميع ان يتعاون معها لتنجح مهمتها، لأن هذه الحكومة لم تشكل إلا بصعوبة ونحن نعرف انه لنولا المبادرة لكانت المواجهات مستمرة في الشوارع ومن منزل إلى منزل، وأقول: على الجميع ان يدرك ان المبادرة هي المخرج الوحيد ويجب ان يلتزموا بها والتوافق

## استشهاد ضابط أمن بتعز برصاص عناصر إرهابية

استشهد ضابط في الأمن السياسي بمدينة تعز في اعتداء من قبل عناصر إرهابية عند الساعة الخامسة والنصف من مساء اليوم.

وقال مصدر أمني بمحافظة تعز ان مسلحين يستقلان دراجة نارية قاما بملقحة سيارة العقيد إسماعيل باعلوي وعند توقف سيارته في منطقة صلعة ترجل مسلح من الدراجة النارية وأطلق ثلاث رصاصات على رأس العقيد باعلوي أدت إلى وفاته على الفور.

وأشار المصدر ان الأجهزة الأمنية تقوم حاليا بأخذ أقوال الشهود وان عملية واسعة بدأت للبحث عن المشتبهين.

كان مقترضاً ان يقدم بداية شهر مايو لأن المجلس يطلبه كل أربعة أشهر وهي لم تنته. بعد ولكن الحكومة جاءت لتعرض ما لم يطالب منها بتقرير طويل فيه تفاصيل كثيرة ليست مطلوبة من المجلس.

بمعنى أن الحكومة جمعت تقارير من وزارها حول ما عملاو خلال الفترة الماضية فرغوا الغث والسمين من إدارات مختصة في الوزارات يفترض أنها ترفع للوزراء وليس للبرلمان، وذلك التقرير يتحدث عن سياسات عامة وعلى الحكومة ان تأتي بتقرير لتحدث عما عملت من تلك السياسات العامة لأن تأتي بتفاصيل سفر الوزير للخارج أو ان الحكومة قامت بإصلاح كابيل الكهرباء في الشارع الفلاني أو الحارة الفلانية.

وقد لاحظ البرلمان أن ذلك التقرير ليس عند المستوى الذي يجب أن يكون عليه وقد برز ذلك في معظم ملاحظات أعضاء المجلس الذين اعتبروا ذلك محاولة لأشغال البرلمان عن التقرير الحقيقي الذي طلب من الحكومة والذي يركز على ماذا عملت في الجانب الأمني وإعادة الخدمات للمواطنين، وهو التقرير الذي طلبه المجلس بشكل عاجل والتزمت الحكومة بتنفيذه في المدة الزمنية، وقد يتساءل البعض كيف تطلبون تقريراً من الحكومة عما أنجزته خلال اسبوعين بينما المجلس طلب من الحكومة تقريراً حول موضوع واحد وهو الجانب الأمني وما جاء في البندين العسكريين وهذه هي الحقيقة، فلا يوجد تعنت من قبل المجلس ولا من كتلة المؤتمر والذي يتعاون بشكل كبير مع الحكومة ويتفاوض عن أشياء كثيرة من أجل تجاوز المرحلة الراهنة ويتم بخدم مصلحة الوطن.. ونؤكد للجميع ان المجلس وكتلة المؤتمر مرتدة جداً مع الحكومة، والما لا أتبع لها هذا المتسع من الوقت لتقديم تقريرها.

أما طرحه وزير الدفاع والداخلية فقد اعترفا ضحياً أن اللجنة العسكرية لم تقم بمهمتها وأن هناك قصوراً وتأخيراً، فالمجلس طلب من اللجنة بأن توضح له من هو الطرف الذي يعرقل ويؤخر مهامها وإذا لم تحدد اللجنة ذلك فانها تعتبر جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل..

وبشكل عام لقد استطاع وزير الدفاع ان يحصل على مدة حددها بأسبوعين لكي تتمكن اللجنة العسكرية من استكمال مهامها، وان تستدعي الأطراف المعنية لبحث ذلك ومن لم ينفذ قال وزير الدفاع انه سيأتي إلى المجلس وسيعلم من هو الطرف المعرقل للمهام سواء أكانت جهات حزبية أم عسكرية، وللعلم المرحلة التي طلبها وزير الدفاع هي آخر فرصة ومن حقه طلب ذلك.

### مفاجأة

ما المفاجأة التي تتوقعون أن يعلنها وزير الدفاع كما صرح؟

الحكومة تعرضت لنقد شديد من أعضاء البرلمان ومن مختلف الأحزاب والتكتلات والتي صبت غضبها عليها لأنها قصرت في رفع هذا الجانب ولم تقم بواجبها فيما يتعلق بالجانب الأمني ورفع المظاهر المسلحة وإزالة عناصر التوتر الأمني والسياسي وبالتالي أتوقع ان وزير الدفاع والداخلية واللجنة ستحارس ضعفها على جميع الأطراف، لأنه لم يعد معها عذر أو فرصة أخرى ان تأتي للمجلس وقد نفذت كامل مهامها أو توضح للرأي العام من هو الطرف المعرقل لها، كما قال وزير الدفاع انه سيقدم استقالته إذا لم يستطع ان يقدم شيئاً.

ونحن نأمل ان لا يقدم استقالته هو أو وزير الداخلية ونأمل ان ينجح في مهامها، لأننا بحاجة في هذه المرحلة إلى المزيد من التعاون وليس للتنازع والخلاف الذي يعيق ويؤخر من وطأة الأزمة، نريد ان تحل كافة الإشكاليات ومجلس النواب عندما يسطع على الحكومة هو ليس من اب التعتن أو الاستفزاز وإنما يضغط من أجل مصلحة الشعب والوطن والمجلس لديه أدوات وصلاحيات سيستخدمها لتحقيق ذلك.

### الأغلبية لم تسقط

ولكن المشترك يفسر أن المبادرة الخليجية ألغت الاغلبية البرلمانية وأصبح القرار معطلًا وملزمًا بالتوافق في كل شيء؟

- هذا فهم خاطئ وغير صحيح. المبادرة الخليجية وألياتها وردت فيها نصوص واضحة والدستور أو القانون ليس معطلا بالمبادرة الأولى انتهت بانتخاب الرئيس الجديد وكان يفترض حل اتفاق سياسي وهي مؤقتة وبالتالي فإن عمل المجلس توافقي فيما يتعلق بالقضايا المطروحة في المبادرة التي قد يختلف عليها وينقسم إلى كتلتين.. وهذه القضايا إما ان يكون فيها اتفاق أو ترفع إلى رئيس الجمهورية بحسب ما جاء في المبادرة.. وللتنويه أكثر عندما يكون المجلس مقفلسا إلى كتلتين متساويتين في العدد وتختلف التكتلات عن قضية معينة يكون الموافق عليها نصف عدد الأعضاء ويكون النصف الآخر معترضاً في هذه الحالة يكون التوافق أو تحلل الرئيس مطلوبا، أما إذا كانت كتلة المؤتمر أو المشترك هي صاحبة الأغلبية بالأرقام فانها تستطيع ان تفصل وتقرر ما تريد في البرلمان، ولذلك المؤتمر مازال يملك الاغلبية ومن حقه ان يمارس دوره ويحسم القضايا المختلفة فيها بشكل قانوني.

إذا أجبر المؤتمر وتحت ضغط الشارع ان يسحب

**نريد حكومة تقف إلى جانب المواطن وليس إلى جانب الأحزاب**

**نرفض إقصاء المؤتمريين.. وقرارات التغيير يجب أن تخضع للقانون**

الثقة عن الحكومة كونه صاحب الأغلبية كما ذكرت هل يستطيع؟

- نعم المؤتمر قادر على ذلك في أي وقت ولكن الحكومة هي حكومة المؤتمر والمشارك.. ولكي أكون صريحاً معكم قرار سحب الثقة عن الحكومة قرار سياسي لا يستطيع المؤتمر أو المشترك ان يقوم به إذا لم يكن هناك قرار سياسي، ففي الأخير الحكومة تمثل أحزاباً متوافقة وملتزمة بالمبادرة.

ولكن إذا خرج الشارع وطلب من البرلمان سحب الثقة من الحكومة؟

- من حق البرلمان ان يسحب الثقة عن الحكومة وهذا يعتبر آخر أداة من أدوات المجلس الرقابية ومن حقه ان يقوم بذلك ولا يستطيع أحد ان يمنعه لأنه حق دستوري ولكن غالباً هذا القرار يكون قراراً سياسياً ونحن نخشى ان لا تتمكن الأحزاب من تشكيل حكومة أخرى، وقد ندخل في أزمة أشد من الأزمة السابقة قد تصل إلى حد الحرب، ولذلك بقاء الحكومة أفضل من إقالتها.. لذلك نحن ننظر إلى الامور بطريقة أفضل وبشكل متاح خيراً من قطع الحبال كلها.

وماذا عن تصريحات المشترك المصرة على عدم شرعية الاغلبية البرلمانية وشرعية البرلمان بشكل عام؟

- إذا كان المشترك كذلك فلماذا جاء إلى المجلس ويحضر نوابه الجلسات ويصوتون على قراراته.. وهذا الكلام يقوله البعض من باب المزمنة والتضليل على العامة.. نحن أمام نصوص دستورية لا يمكن القول انها اسقطت لكن البعض شرب يتها ويغتنى بذلك، ولكن الحقيقة غير ذلك ولو كانت شرعية المجلس قد اسقطت بما يسونها الشرعية الثورية لما حضر وزراء المشترك إلى المجلس ويمارسون دورهم بشكل كامل.

### الزعيم هو صانع الحل

المعارضة تندرج بأن بقاء الزعيم على عبدالله صالح في الساحة كرئيس للمؤتمر الشعبي العام يتسبب في المزيد من التآزيم السياسي.. ما ردكم على مثل هذه المزاعم؟

- هذه وجهة نظر لا تستند منطقياً إلى أي اتفاق والمبادرة وقرار المجلس الامن والمجتمع الدولي لا يتحدث عن ذلك بشيء، وفي الاصل ان الزعيم على عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام هو من صنع الحل وأخرج البلاد من الأزمة وهو جزء من الحل وليس من المشكلة، ولا يحق لأحد ان يمنعه أو يدعي ان عليه التوقف عن ممارسة العمل السياسي سواء من خلال رئاسته للمؤتمر أو أي شيء آخر، وبالتالي تلك التصريحات هي تصريحات ومحاولة لتغطيتة فشل الحكومة وترحيلها لأخطائها وقصورها بمثل هذا الكلام، فالزعيم على عبدالله صالح تنازل عن السلطة، وقدم الكثير من التنازلات من أجل مصلحة البلد وسلم السلطة بطرق دستورية وشرعية عبر صناديق الاقتراع للمشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الامين العام.

هل يمكن القول بأنه يمكن الانتقال للمرحلة الثانية للفترة الانتقالية في ظل الأوضاع الراهنة؟

- المرحلة الأولى كانت واضحة وكل ما ذكرناه سابقاً من بنود المبادرة الخليجية وألياتها يجب أن ينفذ بشكل كامل والعهد الأولى انتهت بانتخاب الرئيس الجديد وكان يفترض حل اتفاق لليمين الدستورية حسب المبادرة الانتقال للمرحلة الثانية، لكن نحن نجد انه لم يتم تنفيذ المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية في ظل عدم تنفيذ المرحلة الأولى، المرحلة الأولى للمبادرة وليس من مصلحة ولا مصلحة البلد الدخول في المرحلة الثانية في ظل عدم تنفيذ المرحلة الأولى، فكيف يمكن البدء في الحوار في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة التي يدخل فيها المخيمات والتمترسات في الشوارع، وهنا نذكر أحزاب المشترك وشر كاهم انهم كانوا يطالبون في العام ٢٠٠٨ بتهيئة الأجواء من أجل الدخول في الحوار الوطني ولم تكن الأوضاع بهذا الشكل وكانت أفضل بكثير مما هي عليه اليوم

وكانت تخرسات المشتركة مبنية على عدم قبولهم بالدخول في الحوارات إلا بعد تهيئة الأجواء.. الآن نحن نقول الأجواء ليست مهية للدخول في الحوار والانتقال للمرحلة الثانية من المبادرة.. فالاعتادات على المعسكرات مستمرة وبقاء المسلحين والمعصمين واستمرار حملة إجتثاث واستهداف قيادات وكوادر المؤتمر والتصعيد الاعلامي لم تتوقف هذا وغيره لا تسمح للمؤتمر بالدخول في الحوار الذي لا يمكن البدء فيه إلا بتهيئة الأجواء بشكل كامل.

### وضع مختلف

كيف تقيمون أداء المؤتمر الشعبي العام في حكومة الوفاق؟

- أولا الوضع مختلف عما كان عليه بالامس، فعندما كانت الحكومة من المؤتمر كان القرار مختلفا وبالتالي اليوم لا يستطيع وزراء المؤتمر في حكومة الوفاق ان يمرروا كل ما يريدون، لأن هناك طرفاً آخر ونحن لا ننكر ان هناك انتقادات لامتثل المؤتمر في الهيئة الوزارية وقواعد المؤتمر تريد ان تكون الهيئة الوزارية للمؤتمر أكثر فعالية وقوة وعلى الرغم من ذلك نحن لا نستطيع ان نحمك على مقبلي المؤتمر في مجلس الوزراء بالضعف ولكن نطلب منهم ان يمرروا كل شيء لصالح المؤتمر وان يكونوا أقوياء عندما تكون هناك خروقات من قبل المشترك لا يجب السكوت عليها وهي مخالفة للقانون كإقصاء المؤتمريين وفي نفس الوقت نريد منهم ان يكونوا ملتزمين بالقانون والدستور.

### أوضاع مأساوية

فيما يتعلق بأوضاع النازحين الانسانية كيف تقيمونها؟

- النازحون يعيشون أوضاعاً إنسانية مأساوية وصعبة للغاية.. سواء الموجودين في المخيمات أو الذين نزحوا لدى أقاربهم وأسرههم وجميعهم يعيشون أوضاعاً صعبة جداً والكارثة أكثر انه طول فترة بقائهم نازحين تزداد الأوضاع تعقيداً.

الأوضاع الانسانية للنازحين في أرحب كيف تقيمونها؟

-نحن في الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين سجلنا حتى الآن ما يقارب (٢٤٠٠) وهم موزعون في عدة مناطق داخل العاصمة وعمران ونصاء، وقد قدمت لهم الوحدة المساعدات ومعظم النازحين عادوا إلى منازلهم وقرأهم خلال الفترة الماضية وحتى اليوم لم تتمكن من الدخول إلى أرحب لصعوبة الوصول إليها ولكن هناك منظمات تمكنت من دخولها.. ونحن في الوحدة ننتسق مع كل الأطراف لضرورة إيصال المساعدات الانسانية إلى كل مكان.

هناك من يقول ان الوحدة لا تقدم الخدمات ولا تغطي أماكن النازحين وان «القاعدة» تقوم بمساعدة النازحين أكثر من الدولة؟

- أولاً عدد النازحين تجاوز النصف مليون شخص، والوحدة قدمت الخدمات المتماحة التي تستطيع عليها وكل شيء مؤقت لدينا لا أحد يستطيع المزايمة علينا، والوحدة تستطيع تصل كل النازحين والمكشوفات الموقفة توضح ذلك.. ومع ذلك نقول اننا لا تصرف كل شيء للنازحين وإنما توفر الحد الأدنى من الغذاء والإيواء والدواء وتقيم النازح بحاجة إلى أشياء كثيرة وبالتالي على الجميع إلى العمل والعون والمساعدة للنازحين لأن المسؤولية ليست مقصورة على الوحدة التنفيذية والدولة وتطلب من كل من مد يد العون للنازحين ان ينسق مع الوحدة لكي تكون الوحدة على علم وبما لا يربك برامجها وأعمالها ولكي يحصلوا على قاعدة معلومات وبيانات تمكنهم من تادية مهامهم بسهولة.

كم عدد الذين نزحوا من الحسبة أثناء المواجهات بين عصابة أولاد الأحمر والدولة؟

- ما يقارب ٩٠٠٠ نازح وهو العدد الذي استطنعنا تسجيله ممن قدموا اليانا وتم تسجيلهم بينما هناك آخرون لم يتأوا اليانا وهؤلاء النازحون حتى الآن لم يتمكن معظمهم من العودة إلى منازلهم خوفاً من تكرار المواجهات سيما والأوضاع مازالت متوترة والمسلحون مازالوا منتشرين في الحسبة.. وبشكل عام النازحون لا يستطيعون العودة إلى منازلهم سواء الذين في آيين أو صعدة والعاصمة في ظل بقاء المسلحين والمواجهات والأغلاقات الأمنية والاغلام والمتاريس، ولذلك لابد من إنهاء هذه التوترات من أجل ان يتمكن المواطن من العودة إلى منزله أمناً مطمئناً..

### وعود المانحين

لقاء الرياض الذي حضرتموه مؤخراً.. ما الذي تمخض عنه؟

اللقاء جاء بناء على دعوة من الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي وهذه الدعوة كان الغرض منها استعراض الأوضاع الإنسانية وقد وضعا الحاضرين في حقيقة ذلك اضافة الى حشد تلك الدول والمنظمات للمساهمة في الخطة السنوية لعام ٢٠١٢، لا لاغاثة الإنسانية للنازحين واللاجئين والتي قدرتها المنظمات بآربعمائة وسبعين الف دولار وقد حصلنا على وعود من قبل الحاضرين في اللقاء ولكنهم طبعاً ليسوا أصحاب قرار، فقد وعدوا بنقل كل ما تم طرحه لقيادات بلدانهم وتنوقع اهتماماً ودعماً ان شاء الله من الجيع وليس هناك أي تحفظ من قبل الدولة لكييفيه إيصال تلك المساعدات.

في حفل تخرج أول دورة لدفعة الشرطة العسكرية

## الحرس الجمهوري في رداع يؤكد تصديه للإرهاب

عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة للخريجين بمناسبة تخرج هذه الدورة بمعسكر الحرس الجمهوري في رداع. مؤكداً أنهم يعتبرون رافداً نوعياً للمؤسسة الدفاعية والأمنية وعلى أهمية مستوى الأنشطة التدريبية التي تلقوها.

وجدد العقيد الركن عبدالله شهيل في كلمة قيادة الحرس الجمهوري في رداع التأكيد على أن أبطال المؤسسة العسكرية والأمنية سيظلون أوفياء لوطن والشعب ثابتين على مواقفهم متمسكين

### رداع - محمد صالح المشحر

احتفل معسكر قوات الحرس الجمهوري بمنطقة رداع محافظة البيضاء الخميس بتخرج أول دورة لدفعة الشرطة

العسكرية التي عقدها في معسكر الأنصار.

وفي الحفل الذي حضره قائد معسكر الحرس الجمهوري بمنطقة رداع العقيد ركن ناصر علي طريق القي رئيس عمليات شرطة الحرس الجمهوري العقيد ركن عبدالله أحمد علي شهيل كلمة نقل في مستهلها لحيات مهاتني وأملها، أما الرئيس المشحر

